مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990 - 2017
اسم الكاتب: سالم عبدالله محمد باسويد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3700
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 00:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 40, No. 130
June 2021

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retains the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Salim Abdulla Mohammed Baswaid.(2021). "The impact of economic and political instability in economic growth In Yemen during the period 1990-2017".***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 40 (*130*), 77 - 101, https://doi.org/ 10.33899/tanra.2021.168686

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

The impact of economic and political instability in economic growth In Yemen during the period 1990-2017

Salim Abdulla Mohammed Baswaid[1]
Department of Financial and Banking Sciences, Hadhramout, University, Yemen

Corresponding author: dr.salim.baswaid@gmail.com

DOI: https://doi.org/ 10.33899/tanra.2021.168686

Article History: *Received*: 20/11/2019; *Revised*: 7/1/2020; *Accepted*: 16/9/2020; *Published*: 1/6/2021.

Abstract

Political and economic stability is one of the most important pillars of growth and prosperity and a basic requirement for all countries, regardless of their political system, as instability creates an inappropriate environment for economic and social development, foremost of which is the weakness and deterioration of economic growth rates. The research aims to study the impact of economic and political instability on economic growth in Yemen during the period (1990-2017). However, the research problem is focused on determining the extent to which economic and political instability contributes to economic growth, and then the hypothesis is that this instability leads to a deterioration of economic growth. The research reached several results, the most important of which is the negative growth of the local product during the period under study, the high rates of inflation, deficits of the general budget, balance of payments and political instability, and that the origin of instability is due to many internal and external political and economic reasons. In general, the standard estimates indicated that the variable of the public budget deficit was more influential in economic growth, while political stability came second, then the balance of payments deficit was the weaker effect of inflation. The research recommended the use of monetary and financial policy interventions to achieve economic stability, and the necessity of reforming the structure of the political system, building a civil state, the peaceful transfer of power, and excluding social marginalization.
Panel Data Methodology.

Keyword: Economic Stability, Political Stability, Economic Growth

ورقة بحثية

أثر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٧

سالم عبدالله محمد باسويد

قسم العلوم المالية والمصرفية – جامعة حضرموت – اليمن

المؤلف المراسل : سالم عبدالله محمد باسويد ، قسم العلوم المالية والمصرفية ،جامعة حضر موت ، اليمن، dr.salim.baswaid@gmail.com.

DOI: https://doi.org/ 10.33899/tanra.2021.168686

تاريخ المقالة: *الاستلام:* ٢٠١٩/١١/٢٠؛ *التعديل والتنقيح:* ٢٠٢٠/١/٧؛ *القبول:* ٢٠٢٠/٩/١٦؛ *النشر:* ٢٠٢١/٦/١.

المستخلص

يعد الاستقرار السياسي والاقتصادي من أهم مرتكزات النمو والازدهار ومطلباً أساسياً لكل البلدان مهما تباينت في نظامها السياسي، ذلك أن عدم الاستقرار يخلق بيئة غير ملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يأتي في مقدمتها ضعف وتدهور معدلات النمو الاقتصادي. ويهدف البحث إلى دراسة مدى تأثير عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٧).على أن مشكلة البحث تتركز في تحديد مدى إسهام عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي، ومن ثم تتبلور الفرضية في أن عدم الاستقرار هذا يفضي إلى تدهور النمو الاقتصادي . وتوصل البحث إلى عدد من النتائج، أهمها النمو السلبي للناتج المحلي خلال المدة قيد الدراسة، وارتفاع كل من معدلات التضخم وعجوزات الموازنة العامة وميزان المدفوعات وعدم الاستقرار السياسي، وأن أصل عدم الاستقرار يعود إلى جملة من الأسباب السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية . وفي المجمل بينت التقديرات القياسية معنوية المتغيرات المستقلة، وأن متغير عجز الموازنة العامة كان أكثر تأثيراً في النمو الاقتصادي، في حين حل الاستقرار السياسي في المرتبة الثانية ثم عجز ميزان المدفوعات فيما كان التأثير الأضعف للتضخم . أوصى البحث باستخدام تدخلات السياسة النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبضرورة اصلاح بنية النظام السياسي، وبناء الدولة المدنية، والتداول السلمي للسلطة، واستبعاد التهميش الاجتماعي.

الكلمات الرئيسة

الاستقرار الاقتصادي، الاستقرار السياسي، النمو الاقتصادي

مجلة

تنمية الرافدين

***(TANRA):* مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤٠)، العدد (١٣٠)، حزيران ٢٠٢١

© جامعة الموصل |

كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: باسويد، سالم عبدالله (٢٠٢١). " أثر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٧". ***تنمية الرافدين***،٤٠ (١٣٠)، 77-101،

https://doi.org/ 10.33899/tanra.2021.168686

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

يعد الاستقرار السياسي والاقتصادي من أهم مرتكزات النمو والازدهار ومطلباً أساسياً لكل البلدان مهما تباينت في نظامها السياسي ، ذلك أن عدم الاستقرار يخلق بيئة غير ملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يأتي في مقدمتها ضعف وتدهور معدلات النمو الاقتصادي . إن الاستقرار بكافة أشكاله السياسية والاقتصادية لا يتحقق بالقوة العسكرية والأمنيةK فقد ثبت فشل هذا الأسلوب، وإنما يتحقق من خلال توافر شروط موضوعية تقوم على اصلاح بنية النظام السياسي وحل بؤر الصراع . وخلال ما يقرب من ثلاثة عقود لم يشهد اليمن استقراراً سياسياً واقتصاديا بسبب التوترات السياسية والعنف السياسي والحروب، مما أدى إلى تدهور الأداء الاقتصادي.

مشكلة البحث

عانى اليمن من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي منذ قيام الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠ وتفاقم ذلك عبر الزمن. وتتمثل مشكلة البحث الرئيسة في السؤال الآتي: ما مدى إسهام عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي ؟ . من هنا يهدف البحث إلى الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية : ما أثر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي ؟ ويتضمن ذلك ما أثر التضخم وعجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات وعدم الاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي؟ وما أثر برنامج الاصلاح الاقتصادي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟ وما أسباب عدم الاستقرار السياسي؟ وما مدى تأثير الأسباب الخارجية في عدم الاستقرار السياسي؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي يؤدي إلى تدهور النمو الاقتصادي، وهذا التدهور يتسم بالحدة في أوقات الحروب والاضطرابات نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وسعر الصرف، وارتفاع العجوزات في الموازنة وميزان المدفوعات.

هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان أثر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي في اليمن بالتركيز على دور السياسات النقدية والمالية والعوامل الداخلية والخارجية .

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية الاستقرار الاقتصادي والسياسي بوصفهما الدعامتين الرئيستين للنمو الاقتصادي ، وقد أكدت ذلك التوترات السياسية والحروب التي مر بها اليمن، وأفضت إلى الانهيار الاقتصادي. ويعمل البحث على تحديد السياسات الملائمة لصانعي القرار السياسي والاقتصادي بما يؤدي إلى الاستقرار وتوزيع ثمار التنمية، ولاسيما أن المكتبة اليمنية تفتقر لمثل هذا النوع من البحوث .

منهج البحث

يستخدم البحث المنهج الإحصائي الوصفي في دراسة الجانب النظري لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والمنهج الاحصائي التحليلي لتطور ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في اليمن خلال المدة قيد البحث، والمنهج الكمي القياسي لاختبار أثر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في النمو الاقتصادي من خلال أسلوب التكامل المشترك واختبار مدى استقرار المتغيرات لأنموذج انحدار متعدد يجمع بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية .

الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات السابقة التي تناولت عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي ، من أهمها دراسة للباحث (نجا ، علي عبدالوهاب ،٢٠١٦) بهدف قياس أثر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في النمو الاقتصادي في مصر للمدة ١٩٩٠-٢٠١٢ . وصمم الباحث أنموذج انحدار متعدد باستخدام أسلوب التكامل المشترك يجمع بين متغيرات عدم الاستقرار الاقتصادي (التضخم، أسعار الصرف، معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي، معدل التوظف) وعدم الاستقرار السياسي كمتغيرات مستقلة ونصيب الفرد من الناتج المحلي متغيراً تابعاً . وتوصل بصورة عامة إلى معنوية المتغيرات المستقلة واتفاقها مع النظرية الاقتصادية بما يفيد أن عدم الاستقرار السياسي والتضخم وسعر الصرف أثرا سلباً في النمو الاقتصادي فيما أثر إيجاباً كل من معدل الاستثمار والتوظيف . وتوصل (عناية ، عاهد نبيل ، ٢٠١٤) في أنموذج انحدار بسيط لمعرفة أثر عجز الموازنة في نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٣) إلى وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة ومعدل النمو الاقتصادي.وفي دراسة عن تنزانيا للباحثين (Faraji, Kasidi and Kenani Mwakanemela,2013) وبهدف اختبار مدى تأثير التضخم في النمو الاقتصادي توصلا إلى أن للتضخم أثراً ايجابياً في النمو الاقتصادي، إذ يؤدي إلى زيادة مستوى التوظيف وخفض البطالة. ولمعرفة أثر عجز الموازنة في الاقتصاد الكيني استخدم (Odhiambo Momanyi , Lucas ,2013) أنموذجاً يتكون من معدل النمو الاقتصادي متغيراً تابعاً، وعجز الموازنة وعدد العاملين والاستثمار الخاص والدخل القومي والادخار متغيرات مستقلة . وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي. ولقياس أثر عجز الموازنة في الاقتصاد الباكستاني استخدم (Goher ,Fatima and others ,2012) أنموذجاً يضم معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي بوصفه متغيراً تابعاً، وكل من عجز الموازنة والتضخم وسعر الصرف الحقيقي وصافي الاستثمار ومعدل الفائدة الحقيقي متغيرات مستقلة . وأشرت النتائج وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي ممثلاً في الناتج المحلي وكذلك مع التضخم وسعر الصرف الحقيقي ومعدل الفائدة الحقيقي في حين كانت طردية مع صافي الاستثمار. وفي دراسة قام بها (Mugtada,M., ٢٠١٠) لثمانين دولة نامية للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٧ لاختبار مدى تأثير متغيرات الاستقرار الاقتصادي (عجز الموازنة والتضخم) مقارنة بمعدل الاستثمار على النمو الاقتصادي ، بينت النتائج أن معدل النمو كان منخفضاً وكذلك عجز

الموازنة ومعدل التضخم فيما لم يشهد معدل الاستثمار تطوراً ملموساً. وقام الباحث (Dimitraki,2006) بدراسة أثر عدم الاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي في أوروبا الغربية مستخدماً تحليل السببية في ٥٠ عاماً من خلال أنموذج انحدار متعدد (GMM) وبيانات قطاعية ل ٢١ دولة للمدة ١٩٥٠-٢٠٠٤ . وتوصل الباحث إلى أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي، كما أنه توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو وعدم الاستقرار السياسي . كما قام الباحثان (Aisen and Veiga,2006) بدراسة أثر عدم الاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي باستخدام بيانات مقطعية كل خمس سنوات لـ ١٦٩ دولة خلال المدة ١٩٦٠-٢٠٠٤ . وتشير النتائج إلى أن ارتفاع درجة عدم الاستقرار السياسي ترتبط بانخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، ويكون لعدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي في النمو الاقتصادي من خلال تأثيره السلبي في الانتاجية وتراكم رأس المال المادي والبشري. في دراسة قام بها كل من (Shamim Ahmed and Golam Mortaza,2005) عن بنغلادش للمدة ١٩٨١-٢٠٠٥ باستخدام التكامل المشترك وأنموذج (ECM) ، تبين أن هناك علاقة سلبية في الأجل الطويل بين التضخم والنمو الاقتصادي، وأن عتبة التضخم تقدر بنحو ٦% .

من مزايا الدراسات السابقة التي تم عرضها تنوعها وتغطيتها لعدد من البلدان ذات مستويات مختلفة من التطور الاقتصادي والسياسي كالبلدان الأوروبية والبلدان النامية، بما فيها البلدان العربية التي مرت بفترات من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي. وهناك أوجه تباين واختلاف بين الدراسات السابقة في تناولها لموضوع البحث ، ففي حين استخدم البعض متغيراً وحيداً للتعبير عن عدم الاستقرار الاقتصادي كالتضخم أو عدم الاستقرار السياسي استخدم البعض الآخر حزمة من المتغيرات في أنموذج انحدار متعدد يجمع متغيرات عدم الاستقرار الاقتصادي ومتغيرات عدم الاستقرار السياسي . أما النتائج فقد كانت متضاربة ، فبالنسبة للتضخم ففي حين توصل (Faraji, Kasidi and Kenani Mwakanemela,2013)و (Odhiambo,Momanyi, ucas ,2013) إلى أن للتضخم تأثيراً ايجابياً في النمو الاقتصادي توصل (Shamim A, and Golam M.,2005) إلى أن تأثيره سلبياً . كذلك الحال بالنسبة لعجز الموازنة، في حين توصل (Goher ,Fatima and others ,2012) و(عناية ، عاهد نبيل ، ٢٠١٤) إلى الآثار السلبية في النمو الاقتصادي ، توصل (Adam , Bevan,2004) و(Odhiambo , Momanyi , Lucas ,2013) إلى أن الآثار إيجابية. وهناك اتفاق على أن لعدم الاستقرار السياسي آثاراً سلبية في النمو الاقتصادي (Dimitraki,2006) و(Aisen and Veiga,2006) .

إن الاضافة المتوقعة لدراستنا تتمثل في استخدام المنهج القياسي في التعبير عن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في اليمن من خلال اختبار حزمة من المتغيرات بخلاف بعض الدراسات التي تستخدم التحليل الوصفي التي لا تتوافر لها خاصية اختبار الفرضيات مما يضعف من مصداقية النتائج .

الاطار النظري لعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي

أولاً : الاستقرار الاقتصادي

تناولت الدراسات الاقتصادية النظرية والتجريبية عوامل عدم الاستقرار الاقتصادي وآثارها في النمو الاقتصادي، وأهم تلك العوامل السياسات الاقتصادية المالية والنقدية كالتضخم وعجوزات الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

مفهوم الاستقرار الاقتصادي

من المفاهيم الأكثر تداولاً للاستقرار الاقتصادي ،ما يعرفه صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund,2011) من أنه الوضعية التي تمكن الدولة من تفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي والتضخم المرتفع والتقلب المفرط في أسعار الصرف والأسواق المالية .وهناك هدفان أساسيان للاستقرار الاقتصادي هما التشغيل الكامل ، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار أي تفادي حالات الكساد والتضخم (سليمان،سلوى علي ،١٦٢،١٩٧٣-١٦٤) .ولهدف الاستقرار الاقتصادي مظهران، قصير الأجل وطويل الأجل، ففي الأجل القصير يعني القضاء على أو على الأقل التخفيف من حدة التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي. أما في الأجل الطويل يتطلب تحقيق أمرين : الأول هو أن لا يستقر الإنتاج أو التشغيل عند مستوى أقل كثيراً من ذلك الذي يقترن بالتشغيل الكامل .والأمر الثاني هو تحاشي ما يسمى بالتضخم المتسلل . ومن ثم فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل يتطلب تحاشي كل من الركود طويل الأجل والتضخم طويل الأجل .

التضخم والنمو الاقتصادي

يعد التضخم من أهم العوامل المؤثرة في الاستقرار الاقتصادي ومن ثم النمو الاقتصادي ، وترى المدرسة الكنزية أن للتضخم أثرًا إيجابيًا في النمو الاقتصادي، في حين ترى الكلاسيكية أن تأثيره سلبياً ، وتعتقد المدرسة الكنزية أن الأثر الايجابي يأتي من خلال زيادة مستوى التشغيل وخفض البطالة (Faraji Kasidi and Kenani Mwakanemela,2013, 364) .على أن السياسات التوسعية المالية والنقدية ينتج عنها آثار إيجابية في النمو، ويترتب عليها في الوقت نفسه ارتفاع معدل التضخم (Prasanna V. Salian and Gopakumar K,2012,4). ومن جهة أخرى فإن ارتفاع معدل النمو يزيد العرض الكلي للسلع والخدمات ويخفض التضخم .

أما المدرسة الكلاسيكية فترى أن للتضخم تأثيرًا سلبيًا في النمو الاقتصادي لما يترتب عليه من آثار سلبية في كفاءة الاستثمار ومن ثم التراكم الرأسمالي (Shri Prakash.2012) . فضلاً عن ذلك

هناك آثار سلبية للتضخم تتمثل في تقليل حوافز الادخار والاستثمار والاتجاه نحو الاستهلاك لارتفاع الأسعار، ومن ثم انخفاض النمو الاقتصادي .

عجز ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي

في إطار تحديد العلاقة بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي أهمل الكلاسيك ميزان المدفوعات لقناعتهم بالتعديل الذاتي له عبر تغيير الأسعار النسبية ، وفي رأيهم أن العجز و الفائض مرآة للتدفقات الرأسمالية الطوعية الداخلة والخارجة، من هنا لا داعي للاهتمام بميزان المدفوعات فهو يهتم بنفسه (علي، أحمد ابريهي ، ٢٠١٦ ، ٤) . كذلك يعتقد الكلاسيك أن المستوى العام للأسعار يرتفع أو ينخفض تبعاً للفائض و العجز في ميزان المدفوعات على التوالي في ظل قاعدة الذهب ، وبذلك تنخفض صادرات بلد الفائض وترتفع صادرات بلد العجز لكي تتوازن موازين المدفوعات . أما الكنزية فقد استنتجت أن الأسعار لا تتحرك بالعكس بين بلدان الفائض والعجز بل حركتها في الاتجاه نفسه ، وتتعدل موازين المدفوعات تبعاً لتغيرات الإنفاق والناتج وأسعار الفائدة (علي ، أحمد ابريهي ، ٢٠١٦ ، ٤-٥) .على أن من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي اختلال ميزان المدفوعات ، ذلك أن ميزان المدفوعات يعكس موقف البلد تجاه باقي الاقتصادات ، إذ يؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن زيادة المديونية، مما يجعل البلد المعني يعيش فوق إمكانياته ويؤدي إلى تدهور العملة (قدي ،عبدالمجيد، ٢٠٠٥، ٤١) .

عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي

هناك تباين في المدارس الاقتصادية حول عجز الموازنة ينطلق أساساً من دور الدولة . فالمدرسة الكلاسيكية ترفض مبدأ عجز الموازنة انطلاقاً من الدور المحدود للدولة الذي تبنته بوصف الدولة حارسة ،وهذا يعني رفض الكلاسيك حدوث عجز أو فائض في موازنة الدولة وساقوا المبررات التي تتلخص في أن اقتراض الحكومة لا يضيف طاقة انتاجية فضلاً عن أنه يؤدي إلى عدم مقدرة الحكومة على تمويل الموازنة العامة مستقبلاً ، وأن عدم توازن الموازنة (العجز) يسهم في نمو الإنفاق الحكومي ، وفي تدهور قيمة النقود وارتفاع التضخم (Burkhead ,Jesse 1955,p 3-17). أما المدرسة الكنزية فقد تبنت تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبينت أنه لا يمكن الاعتماد على قوى السوق والقطاع الخاص وبطلان فرضية التشغيل الكامل للاقتصاد ، لذلك نادت بتطبيق مبدأ مرونة الموازنة العامة، أي إمكانية إحداث فائض أو عجز في الموازنة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي العام (البواب ، سيد أجمد ،١٩٨٤ ، ٧) . وعليه يمكن استخدام مرونة الموازنة في حالتي الاختلال الاقتصادي الانكماش والانتعاش ،.ففي حالة الانكماش وتفشي البطالة فإنه يتوجب على الدولة القيام بزيادة نفقاتها من خلال إحداث عجز في موازنتها العامة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، ومن ثم الانتعاش الاقتصادي .أما في حالة التوسع وارتفاع معدلات التضخم فيتوجب على الدولة خفض نفقاتها العامة وزيادة الضرائب سيترتب عليه خفض

الطلب الكلي، ومن ثم الانكماش الاقتصادي ، أي إن السياسة المالية تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (البواب ، سيد أجمد ،١٩٨٤ ، ٧) . وخلافاً للمدرسة الكنزية عارضت المدرسة النقدية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ونادت بضرورة تخفيض الإنفاق الحكومي وبشكل خاص الإنفاق الاجتماعي ، على أن النقديين لم يمانعوا في حدوث العجز في الموازنة في الحدود المعقولة ما دام ذلك يخدم التوازن الاقتصادي ، ومن جانب آخر اعتبر النقديون عجز الموازنة من العوامل المسببة لزيادة العرض النقدي الذي يؤدي بدوره إلى نشوء التضخم (البواب ، سيد أجمد ،١٩٨٤ ، ٧) . أما المدرسة الهيكلية فترى أن عجز الموازنة في البلدان النامية مرتبط بخصائصها، أي هو عجز هيكلي وليس عجزاً مرتبطاً بالدورة الاقتصادية، وهو يختفي مع تحسن الأحوال الاقتصادية والانتقال إلى مرحلة الانتعاش (البغدادي ، مروة فتحي ، ٢٠١١) .

والخلاصة أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب تقليل أثر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد بسبب التقلبات الحادة للتضخم والاستقرار السياسي والموازنة العامة وميزان المدفوعات ، وأن المعالجة تكمن في اتباع سياسات اقتصادية مالية ونقدية تكبح جماح تلك المتغيرات وتعظم أثارها الايجابية ،وكذلك توجيه الطلب الكلي وخاصة الاستثمار في تعزيز قدرة الاقتصاد على التوظف والحد من البطالة .

ثانياً: عدم الاستقرار السياسي

يحفل الأدب السياسي بمفاهيم متعددة لعدم الاستقرار السياسي سنركز على أهمها وأكثرها شمولاً . إذ يرى (حسن، حمدي عبدالرحمن ،١٩٩٦،١٢٤) أن عدم الاستقرار السياسي هو (عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة ، وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى).على أن مصدر عدم الاستقرار السياسي موضع خلاف بين الاقتصاديين، إذ يعتقد (Akyuz,2006) أن مصدره ليس التذبذب في أسواق المنتج ولكن في أسواق الأصول، والتحدي الرئيس ليس التضخم وإنما البطالة وعدم الاستقرار المالي. في حين يرى صاموئيل هانتنغون (الشاهر، شاهر اسماعيل ،٢٠١٥) أن هناك علاقة طردية بين المطالب السياسية وعدم الاستقرار السياسي وبحسب مقولته (إن عدم الاستقرار السياسي يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية ،أي إن عدم الاستقرار يزيد كلما زادت المطالب السياسية وضعفت قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة الفاعلة لها). أما ابن خلدون فيرجع عدم الاستقرار السياسي إلى عدم التجانس الثقافي، ففي رأيه أن البلدان التي تكثر قبائلها وعصبياتها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء والأهواء .هناك مدرسة تعيد عدم الاستقرار السياسي إلى التفاوت في توزيع الثروات ومن أهم المفكرين المعبرين عنها أرسطو الذي عد اللامساواة الاقتصادية والتفاوت الكبير وعدم التوزيع العادل للثروة والمكانة والامتيازات من أهم أسباب الثورة وعدم الاستقرار السياسي والتنازع والصراع على السلطة . وتطور هذا الاتجاه المستند إلى عدم المساواة والتفاوت في توزيع الثروات عند ماركس (بدر الدين ، اكرام

عبدالقادر،١٩٨١، ص ١٥) إلى مفهوم الصراع الطبقي بوصفه منبع عدم الاستقرار السياسي. في حين يفسر عدم الاستقرار السياسي بعدم تجانس مكونات المجتمع العرقية والدينية التي تتعارض مصالحها نتيجة انعدام المساواة وتكافؤ الفرص والمشاركة السياسية، ويظهر ذلك في الأقليات (عبدالمنعم ، نيفين مسعد، ١٩٨٨).

والخلاصة هناك تفسيرات مختلفة لعدم الاستقرار السياسي، وعلى الرغم من أنها لا تقدم مفهوماً موحداً إلا أنها تتكامل مع بعضها البعض ، ففي حين تقدم تفسيرات عامة تنطبق على جميع البلدان كعدم القدرة على إدارة الأزمات كما يراها حسن، أو العلاقة الطردية بين المطالب السياسية وعدم الاستقرار السياسي كما يصورها صموئيل، أو اللامساواة الاقتصادية بالنسبة لأرسطو وماركس، أو تلك التي انطلقت من خصوصيات بعض البلدان كالعلاقة بالأعراق والأديان عند عبد النعم ،وأخيراً رؤية ابن خلدون المبنية على القبيلة والعصبية بوصفها حاضنة النظام السياسي. ويعتقد الباحث أن عدم الاستقرار السياسي ينتج عن السيطرة الحزبية والقبلية على السلطة، وتغييب الديمقراطية، والنظام غير العادل في توزيع الثروات، والتهميش والاستبعاد الاجتماعي والسياسي والمناطقي والطائفي .

تطور عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في اليمن خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٧

يبين الجدول (١) والشكل (١) العلاقة بين مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي ومستوى تأثيرها في النمو الاقتصادي ، ويتضح أن التأثير كان سلبيًا بدرجة كبيرة نتيجة الصدمات الداخلية والخارجية، إذ بلغ الناتج المحلي الحقيقي في المتوسط (13.64%-) خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٧ متأثراً بالتراجع الحاد للمدة ٢٠١١-٢٠١٧ بنحو (89.19%-) وهي أسوأ الفترات في تاريخ الجمهورية اليمنية شهدت أحداثاً ومحطات ساخنة ومأساوية .

جدول (١) تطور مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٧

البيانات/الأعوام	1990-1995	1996 2000-	٢٠٠١-٢٠٠٥	٢٠٠٦-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠١٧	متوسط المدة ١٩٩٠-٢٠١٧
متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي(ريال)	9944	12080	٥٢٨٧٠	٩١٥٤٩	٧٢٣٩١	47767
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي %	6.33	5.39	٥,٣٤	٣,٩٢	- ٨٩,١٩	-13.64
معدل التضخم %	52.9	14.5	١١,٦	١٢,٠	٢١,٥	22.5
سعر الصرف ريال/دولار	50.50	142.05	١٨٠,٧٩	٢٠٣,٧٣	٢٥٦,٨٦	166.78
عجز ميزان المدفوعات (مليون ريال)	-١٤٣٣٦	٣٣٦٠٤	٩٧٣٨١	-٥٣٩٦	*-١٦٨١٣٢	-١١٣٧٦
عجز الموازنة (مليون ريال)	-٢٣٤٣٤	١١٥٧٦	-٣٤٠٠٠	-٢٥٥٤٨٠	*-٤٩٢٩٨٠	-١٥٨٨٦٤
مؤشر الاستقرار السياسي (٠-١٠٠)	-***	12	١١	٦	٠,٩	٨

**						

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي اليمني ١٩٩٠-٢٠١٧ . https:// info.worldbank.org/govermance/wgi/ :الرابط **

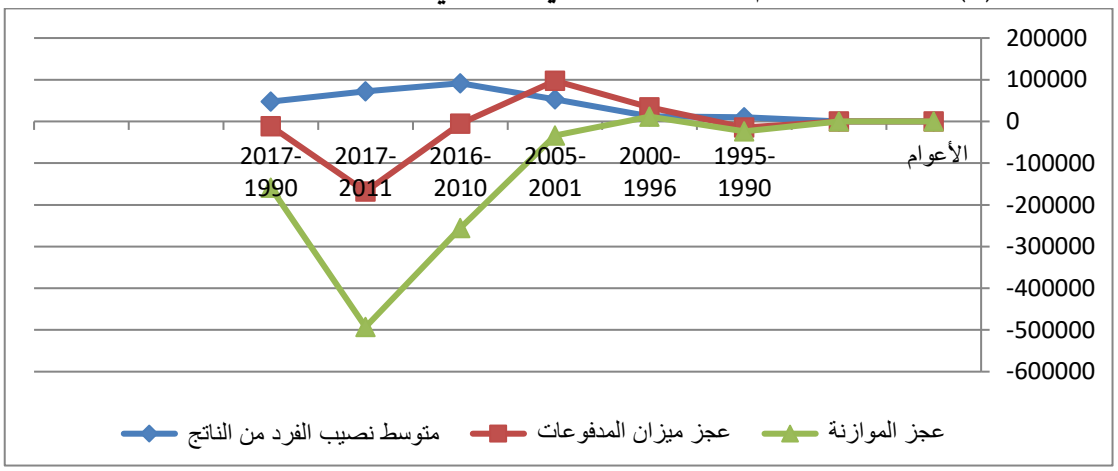
*** بيانات غير متوفرة من المصدر

*بيانات ٢٠١٦ و٢٠١٧ غير متوفرة لعدم صدور بيانات بسبب الحرب

على أن معدلات النمو الاقتصادي بصورة عامة اتسمت بالتراجع عبر الزمن، ففيما بلغت في المتوسط ٦,٣٣% في المدة الأولى (١٩٩٠-١٩٩٥) تراجعت إلى ٣,٩٢% في المدة الرابعة (٢٠٠٦-٢٠١٠) قبل أن تنقلب إلى نمو سالب في المدة الخامسة (٢٠١١-٢٠١٧) بنحو (٨٩,١٩%-)، وهذا يشير إلى التدهور الاقتصادي المستمر نتيجة العوامل السياسية بدرجة رئيسة. إن أبرز محطات عدم الاستقرار السياسي للمدة الأولى تتمثل في التوترات السياسية في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ في إطار الصراع على السلطة وحرب احتلال الجنوب في ١٩٩٤ . وفي المحصلة انعكس ذلك على تدهور الأداء الاقتصادي (الجدول ١)، إذ بلغ النمو الاقتصادي في المتوسط ٦,٣٣% وتراجع إلى ٣,٧٣% في ١٩٩٤ ،وسجلت السياسة النقدية معدلات مرتفعة، إذ بلغ معدل التضخم ٥٢,٩% في المتوسط وأعلى معدل ٧١,٣% في ١٩٩٤، وارتفع سعر الصرف الأجنبي إلى ٥٠,٥٠ ريال/دولار في السوق الموازية، وبالتوازي سجل كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة عجوزات ضخمة ،إذ بلغت ١٤٣٣٦ مليون ريال و ٢٣٤٣٤ مليون ريال على التوالي في المتوسط كنتيجة لانخفاض أسعار النفط والعوائد النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر. أما المدة (١٩٩٦-٢٠١٠) فقد تميزت باستقرار سياسي واقتصادي نسبي لانحسار حدة الصراع على السلطة في المركز نتيجة الشراكة السياسية وما ترتب على احتلال الجنوب ،إلا أن مؤشرات الاستقرار السياسي (صادرة عن البنك الدولي تتراوح من (٠-١٠٠) حيث يمثل الصفر الحد الأدنى وال ١٠٠ الحد الأقصى، وكلما زادت القيمة دل ذلك على تحسن المؤشر) اتسمت بالضعف الشديد (جدول١) ، ففي حين بلغت في المتوسط ١٢ درجة في المدة (١٩٩٦-٢٠٠٠) تراجعت إلى ١١ درجة في المدة (٢٠٠١- ٢٠٠٥) ثم إلى ٦ درجات في المدة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، والأخيرة تعكس التوترات السياسية في انتقال الصراع من المركز إلى الأطراف في صعدة والجنوب، وتزايد عمليات الخطف والقتل للسياح الأجانب . كذلك تميزت المدة (١٩٩٦-٢٠١٠) بتحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، إذ كان معدل النمو الاقتصادي مستقراً ومقبولاً في المدة الثانية والثالثة (جدول ١ والشكل١) بما نسبته ٥,٠% في حين تراجع إلى ٣,٩٢% في المدة ٢٠٠٦-٢٠١٠. ويعود تحسن الأداء الاقتصادي بصورة عامة إلى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي المدعوم من البنك الدولي الذي يقوم على انتهاج سياسة مالية ونقدية انكماشية عمادها حزمة من الإجراءات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية. إذ انخفضت نسبياً معدلات التضخم وتراوحت بين ١١,٦%-١٤,٥% في المتوسط بل وصلت إلى رقم فردي في بعض الأعوام (راجع الملحق والشكل ٢)،وبالرغم من ذلك لم يفلح البرنامج في كبح جماح التضخم فقد ظل مرتفعاً وفوق الحدود

الآمنة قياساً بالمعدلات العالمية خاصة في البلدان المتقدمة التي لا تزيد عن ٣% اجمالاً ، وشهدت الموازنة العامة وميزان المدفوعات تحسناً نسبياً بتحقيق فوائض معتبرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط والسياسة الانكماشية خلال المدة (١٩٩٦-٢٠٠٠) و (٢٠٠١-٢٠٠٥) وتحول العجز إلى فائض لكن سرعان ما تحول إلى عجز متواصل في المدد اللاحقة . أما سعر الصرف فقد تميز بالارتفاع (انخفاض قيمة الريال) بسبب تعويم العملة مشيراً إلى التدهور الاقتصادي من ١٤٢,٠٥ ريال /دولار في المدة (١٩٩٦-٢٠٠٠) إلى٢٠٣,٧٣ريال/دولار في المدة (٢٠٠٦-٢٠١٠) بنسبة انخفاض ٤٣,٤%.وتعد المدة الممتدة(٢٠١١-٢٠١٧) أسوأ المحطات وأكثرها انهياراً ارتبطت منها المدة (٢٠١١-٢٠١٤) بزيادة حدة التراجع السياسي والاقتصادي تحت تأثير التوترات السياسية والصراعات المسلحة التي حدثت في الأعوام(٢٠١١) و(٢٠١٤) و(٢٠١٥).

شكل (١) تطور مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٧



المصدر :اعداد الباحث بوساطة برنامج Excel اعتمادا على الجدول (١)

وعبر عن ذلك مؤشر الاستقرار السياسي(PSI) الذي كان ضعيفاً للغاية، وكانت اليمن من بين أسوأ الدول في عدم الاستقرار السياسي، إذ بلغ أقل من واحد بنحو ٠,٩ درجة كمتوسط للمدة ٢٠١١-٢٠١٧ وتراوح بين (٠-٢) (جدول١) . وفي المحصلة انعكس هذا الأداء السياسي على تدهور الاقتصاد الكلي ،إذ سجل معدل النمو الاقتصادي نمواً سالباً في المتوسط بنحو 89.9%-،وارتفعت معدلات التضخم إلى 21.5% في المتوسط بل تجاوزت ٣٠% تحت تأثير الارتفاع غير المسبوق في سعر الصرف إلى ٢٥٦,٨٦ ريال/دولار في المتوسط وكسر حاجز ال ٦٠٠ ريال/دولار نتيجة الحرب والمضاربات الجشعة وعدم ضبط البنك المركزي لحركة الصرف الأجنبي ، ورفع الدعم كلية عن المشتقات النفطية. وفي المقابل سجل ميزان المدفوعات والموازنة العامة عجز كبير بلغ (١٦٨١٣٢) مليون ريال و(٤٩٢٩٨٠)

مليون ريال على التوالي، علماً أن هذا العجز لا يتضمن بيانات عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ المرتبطة بالحرب والتي يتوقع أن تكون أكبر.

والخلاصة تضافرت كل من العوامل الاقتصادية والسياسية في تدهور الأداء الاقتصادي، غير أن الأخيرة كان لها التأثير الأكبر بسبب الحروب والأزمات السياسية المتعددة.

الأسباب السياسية والاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي في اليمن

من متابعة وقراءة الأحداث والتطورات التي مر بها اليمن منذ ١٩٩٠ يمكن رصد الأسباب الآتية لعدم الاستقرار السياسي، وتتمثل في عدد من الأسباب أو العوامل الداخلية والخارجية :

أولاً : العوامل الداخلية –وتتمثل في تلك العوامل التي تنتج عن البيئة الداخلية للنظام السياسي ومن أهمها طبيعة النظام السياسي ، والسياسات الاقتصادية ، والتكوينات الاجتماعية والعرقية والمذهبية والثقافية، وهي تؤثر في درجة الاستقرار السياسي للبلد .

١–الصراع القبلي السياسي على السلطة – من أهم أسباب عدم الاستقرار السياسي في اليمن أن الصراع على السلطة أخذ وجهين صراع قبلي وصراع سياسي . بالنسبة للوجه الأول للصراع ترجع جذوره إلى الطابع القبلي للنظام السياسي الذي يعتمد على قبيلة حاشد (الشمال) أكبر القبائل نفوذاً وسطوة، وينتمي إليها معظم الرؤساء قبل وبعد ١٩٩٠ . في حين تم حوشدة الأجهزة العسكرية وبشكل خاص الحرس الجمهوري ، وانشاء ما يسمى (مصلحة شؤون القبائل) منذ الستينيات في (الشمال) والهدف الرئيس هو شراء ذمم القبائل من خلال صرف مرتبات ومساعدات ، وقد استمر ذلك بعد قيام (الوحدة) في انفاق الأموال الطائلة على هذه الشريحة على حساب متطلبات التنمية الاجتماعية، كما تم تمكينها من استباحة ثروات الجنوب، ومن مظاهر النفوذ القبلي أن المشايخ يمثلون دولة داخل الدولة وبخاصة في (الشمال) حيث يمارسون في الواقع السلطة التنفيذية بدلاً عن المحافظ وأجهزة الأمن والقضاء فلديهم سجونهم الخاصة ومليشياتهم القبلية التي تعتقل وتحتجز خارج سلطة القانون .

أما الوجه الآخر السياسي للصراع فيتركز بين الحزب الحاكم والقوى المتحالفة معه من جهة والمعارضة من جهة أخرى ، وقد ظل القطبان في صراع، في حين أفضت التوترات السياسية الحادة في ٢٠١١ والحرب في ٢٠١٥ إلى إضعاف الحزب الحاكم .

٢–سياسة التهميش والتمييز والمواطنة غير المتساوية–اعتمد النظام تاريخياً سياسة التهميش والتمييز لبعض المناطق غير الواقعة فيما بات يعرف بمناطق شمال الشمال، وهي تمثل الانتماء القبلي لرموز النظام، وبعد حرب احتلال الجنوب في ١٩٩٤ تمت السيطرة على موارده بوصفه فيداً، وتمثل ذلك في الاستحواذ على الأراضي والنفط والمعادن والوظائف وتسريح الجيش الجنوبي. وقد ولدت سياسة المواطنة غير المتساوية والتهميش الكراهية لهذا النظام، مما أدى إلى قيام الحراك الجنوبي في ٢٠٠٧ والدعوة إلى فك الارتباط والاستقلال. والخلاصة أن هذا النظام غير العادل الذي يقوم على

المواطنة غير المتساوية والاقصاء والتهميش خلق بؤر الصراع داخل (الشمال نفسه) وبين (الشمال) و (الجنوب) مما تسبب في عدم الاستقرار السياسي .

٣-التفاوت في توزيع الثروة والدخل- ليس هناك شك في أن اقتصاد السوق يولد التوزيع غير العادل للثروة والدخل ، لكن المشكلة تكمن في أن السياسات النافذة تعمل على اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما يولد الشعور بالغبن لدى الفقراء والفئات المنخفضة الدخل بوصف أن السياسات الاقتصادية منحازة للأغنياء . ففي عام ٢٠١٢ أشار تقرير محلي (وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، ٢٠١٢ ، ٣٣) إلى أن نسبة الفقر بلغت ٥٤,٤% عام ٢٠١١ أي أن نصف السكان فقراء ، ويتوقع أن تتفاقم اللامساواة في المدة المقترنة بالحرب منذ ٢٠١٥ بسبب الارتفاعات الجامحة لسعر الصرف التي تجاوزت حاجز ال ٦٠٠ ريال/ دولار ، وارتفاع معدلات التضخم (صندوق النقد العربي ، ٢٠١٧ ،٧٩) إلى ١٨% و ٢٠% في ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي . وفضلاً عن ذلك يرجع ارتفاع اللامساواة إلى برامج التكييف الهيكلي التي تقوم على العلاج بالصدمة، وتستهدف التأثير سلباً في الفقراء ومحدودي الدخل. ولاشك أن التوزيع غير العادل للثروة يدفع إلى مزيد من التوترات والصراعات والاضرابات والاحتجاجات والمظاهرات وينعكس ذلك على تراجع الأداء الاقتصادي والسياسي .

٤-الفساد الاقتصادي – يظهر الفساد في صور مختلفة كالرشوة أو العمولة مقابل التسهيلات للأشخاص ورجال الأعمال والشركات أو الاختلاس وسرقة المال العام أو تقديم تسهيلات ضريبية واتمام صفقات غير مشروعة.

وتعد اليمن من بين البلدان الأكثر فساداً في العالم ، ويلتهم الفساد الثروات والأموال لصالح قلة من المتنفذين من السياسيين ورجال الأعمال والمشايخ والعسكر على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويبين تقرير مؤشر مدركات الفساد في العالم (منظمة الشفافية العالمية، ٢٠١٨) أن ترتيب اليمن جاء متأخراً كالعادة منذ عقود ، إذ بلغ ترتيبها في ٢٠١٨(١٧٦) عالمياً من بين ١٨٠ دولة و ١٩ عربياً من بين ٢١ دولة . ويرجع سبب استشراء الفساد إلى طبيعة النخبة السياسية الحاكمة الحاضنة للفساد وعدم وجود نية صادقة لمكافحته من خلال تفعيل آليات الرقابة والمحاسبة ومعاقبة الفاسدين ، لذلك يدفع استشراء الفساد إلى مزيد من الاحتقان الاجتماعي والسياسي .

٥-الديمقراطية الزائفة – من الناحية النظرية والقانونية تعد اليمن بلداً ديمقراطياً ،إذ يسمح بتعدد الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ،والصحف الحزبية والمهنية والأهلية ،والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع ،وحق الاضراب والتظاهر. إلا أن واقع الأمر يختلف ،فالانتخابات يتم تزويرها سواء رئاسية أو برلمانية أو محلية لصالح الحزب الحاكم ،ويتم رشوة الناخبين الفقراء بالأموال والغذاء ، والأعضاء المنتخبون أصبحوا في سابقة خطيرة موظفين لدى الدولة تصرف لهم رواتب شهرية ،ورئيس الجمهورية لا يخضع للتداول السلمي للسلطة. ويقمع النظام كل أشكال التعبير الالكتروني والورقي والتظاهر والاحتجاج السلمي من خلال الترهيب والقمع والتصفية الجسدية والاعتقال والتعذيب

وبخاصة في الجنوب . وهذه الأساليب المنافية للديمقراطية تخلق مزيدًا من التوترات السياسية تعكس نفسها في زيادة الاضطرابات وعدم الاستقرار الاقتصادي .

٦-الطائفية – توجد في اليمن طائفتان : الطائفة الشيعية الزيدية تتواجد بكثافة في (شمال الشمال) والطائفة السنية في بعض المناطق الوسطى من (الشمال) وكل مناطق (الجنوب). لقد تسببت الطائفية التي تغذيها قوى خارجية في انقسام المجتمع واستعادة الصراع الذي كان قائماً منذ أربعة عشر قرناً، وأذكى ذلك الحرب والقتل والتدمير في جروح قد لا تندمل في المدى المنظور، مما ترتب عليه زيادة عدم الاستقرار السياسي.

٧-عدم توافر الأمان الاقتصادي- يعد الأمان الاقتصادي البيئة الملائمة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، إذ يشعر المستثمر بالاطمئنان على أمواله وممتلكاته هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يسهم ذلك في خلق الوظائف والحد من البطالة، ومن ثم التقليل من حدة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي. إلا أن هذه البيئة غير متوافرة في اليمن. وتشير التقارير (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،٢٠١٧، ٩٤،117) إلى عدم جاذبية اليمن وأدائها الضعيف، إذ جاء ترتيبها متأخراً في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام ٢٠١٧ ، حيث احتلت المرتبة ١٠٥ عالمياً بقيمة ٢٨ نقطة ، فيما كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة سالبة خلال بعض الأعوام ومنها عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ بنحو (١٥-) و(٥٦١-) مليون دولار .

ثانياً : العوامل الخارجية – وهي تنبثق من البيئة الخارجية وتحدث آثاراً سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية في البلد المعني، وتتمثل في التدخلات الخارجية الاقليمية والدولية ، وتأخذ تلك التدخلات صوراً متعددة كتدبير المكائد السياسية والانقلابات العسكرية ،ودعم حركات التمرد، وخلق الانقسامات السياسية مما يؤثر سلباً على الاستقرار السياسي. فعلى المستوى الدولي هناك تدخلات للدول الكبرى والمنظمات الدولية في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية من خلال التدخلات المباشرة وغير المباشرة ، وتتمثل أهم التدخلات المباشرة في الوصاية السياسية واختراق أجهزة النظام العسكرية والأمنية ، واستمالة الحزب الحاكم وبعض الأحزاب المعارضة .أما غير المباشرة فتتم عبر ثلاثي العولمة (المنظمات الدولية) من خلال ما يسمى ببرامج التكييف الهيكلي والأخطر من ذلك أن هذه المنظمات تفرض شروطاً مجحفة مقابل القروض التي تقدمها، وتتضامن مع بعضها البعض فيما يسمى بالشروط المتبادلة التي تنص على أنه في حالة عدم قبول البلد المعني لبرامج أحدى هذه المنظمات فإن المنظمات الأخرى تمتنع عن التمويل والاقراض .وفي المجمل تؤدي هذه التدخلات الخارجية الدولية والاقليمية إلى خرق السيادة والقرار الوطني فضلاً عن زيادة التوتر السياسي والاقتصادي .

والخلاصة تبين عدم قدرة النظام منذ تأسيسه عام ١٩٩٠ على التعامل مع الأزمات وإدارة الصراعات بوصفه نظاماً غير عادل ينتج الأزمات، ويقوم على سيطرة النخبة السياسية والقبيلة والتهميش والتمييز.

الأنموذج القياسي لاختبار أثر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة ١٩٩٦-٢٠١٥

لأغراض بناء الأنموذج القياسي تم الأخذ بعين الاعتبار الهدف الرئيس للبحث المتمثل في اختبار أثر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي توافقاً مع فرضياته ومشكلاته.

مصادر البيانات- تتمثل مصادر البيانات التي استخدمت في الأنموذج في الكتب والتقارير السنوية للجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي اليمني كمصادر محلية وتقارير صندوق النقد العربي، أما متغير الاستقرار السياسي(Political instability) فقد تم الاعتماد على تقارير (Worldwide Governance Indicators)الصادرة عن البنك الدولي التي يشكل فيها مؤشر الاستقرار السياسي أحد المؤشرات العالمية الستة للحكم التي تقيس تطورات الحكم في الدول . ويغطي الأنموذج سلسلة زمنية سنوية من ١٩٩٦-٢٠١٥ بسبب أن متغيرات عدم الاستقرار السياسي بدأ احتسابها من قبل المصدر عام ١٩٩٦ ، وهي مدة كافية (٢٠ عاماً) لاختبار المتغيرات والخروج بنتائج ذات جودة توفيق مقبولة ، ويتعذر الحصول على البيانات للمدة ٢٠١٦-٢٠١٩ بسبب الحرب .

توصيف الأنموذج - استناداً إلى النظرية الاقتصادية والبحوث التجريبية، تم توصيف وصياغة الأنموذج القياسي المقترح لاختبار أثر متغيرات عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي، إذ توجد مجموعة مركبة من المتغيرات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسية التي تؤثر في النمو الاقتصادي. تتضمن المتغيرات الاقتصادية الكلية : التضخم وعجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة ومتغير الاستقرار السياسي المعبر عنه بتقديرات (WGI) . تتوافق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة منها دراسة (نجا ،علي عبد الوهاب،٢٠١٥) و(Prasanna V. Salian and Gopakumar K,) و (Khondker, Bidisha and Razzaque) و (Dimitraki) و (Mugtada M,) و (Adam , Bevan,2004) .

يتكون أنموذج الانحدار الخطي المتعدد من المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (GDP/pc) ممثلاً للنمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة : معدل التضخم (INF) والاستقرار السياسي (PS) وعجز ميزان المدفوعات(BA PAY) وعجز الموازنة العامة (BUD PUP) ، وقد أخذت الدالة الصيغة الآتية :

$$GDP/pc=a_1+ a_2\ INF + a_3\ PS + a_4\ BA\ PAY + a_5\ BUD\ PUP + \varepsilon i$$

نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي GDP/pc- يعكس حالة النمو الاقتصادي بوصفه يقيس مدى تساقط ثمار التنمية ومستوى الرفاهية للسكان، ومن ثم معدل النمو الاقتصادي، ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب تحقيق معدلات نمو مستدامة قائمة على مستوى مقبول من التنويع في مصادر الدخل وإطار مؤسسي داعم.

معدل التضخم INF - يشير إلى المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات كمؤشر لعدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاعه يؤثر سلباً في كفاءة معدلات الاستثمار وفي توزيع الدخل والثروة بين

الأغنياء والفقراء وانخفاض القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود، ومن ثم يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي، لذلك يتوقع أن تكون آثاره سلبية في النمو الاقتصادي وإشارة المعلمة a_2 سالبة.

الاستقرار السياسي PS – يشير إلى أن البيئة المحلية غير محفزة للنمو الاقتصادي بسبب الحروب والاضطرابات والثورات وعدم استقرار الحكومات وخلافه من عوامل الاضطراب التي تزيد من حدة الاستقرار الاقتصادي، ويؤدي تراجع الاستقرار السياسي إلى التأثير سلباً في النمو الاقتصادي ومن ثم يتوقع أن تكون إشارة المعلمة a_3 سالبة .

عجز ميزان المدفوعات BA PAY – يحدث العجز في ميزان المدفوعات عندما تزيد مدفوعات البلد الخارجية عن إيراداتها الخارجية نتيجة الاختلال في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي لغير صالح البلد، ويؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والأثر السلبي في النمو الاقتصادي، ومن ثم يتوقع أن تكون إشارة المعلمة a_4 سالبة.

عجز الموازنة العامة BUD PUP –يتمثل عجز الموازنة العامة في زيادة النفقات عن الإيرادات، ويؤدي العجز في حالة التمويل غير التضخمي عبر الجمهور والمؤسسات المالية إلى زيادة الدين العام الداخلي، فضلاً عن ذلك يؤدي تمويل العجز من المصادر الخارجية إلى زيادة الديون الخارجية، لذلك فإن عجز الموازنة يؤثر سلباً في الاستقرار الاقتصادي وكذلك النمو الاقتصادي ويتوقع أن تكون اشارة المعلمة a_5 سالبة.

εi– المتغير العشوائي a_1 – الحد الثابت (معلمة القاطع)

a_2، a_3 a_4 a_5– معلمات المتغيرات المستقلة

اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك

تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية، كما تم استخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة كما يأتي:

١–اختبار ديكي فولر المطور لجذر الوحدة (ADF)

من أجل اختبار سكون السلاسل الزمنية Stationary تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller Test (ADF) المقترح من قبل Engle and Granger (1987) ويتم ذلك باختبار الفروض الآتية لكل سلسلة :

فرض العدم H0 : يوجد جذر الوحدة في بيانات السلسلة ، والسلسلة غير ساكنة

الفرض البديل H1 : لا يوجد جذر الوحدة للسلسلة ، والسلسلة ساكنة

ويمكن عرضها بالرموز :

$H_0 : \phi = 1$ ومن ثم فان السلسلة الزمنية غير ساكنة

$H_1 : \phi \epsilon (-1,1)$ ومن ثم فان السلسلة الزمنية مستقرة /ساكنة

في هذا الجانب تم اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية الخاصة بالدراسة وهي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، معدل التضخم ، مؤشر الاستقرار السياسي ، عجز ميزان المدفوعات ، عجز الموازنة العامة) ومن ثم تم اختبار الاستقرارية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع، ومن خلال إجراء اختبار ديكي فولر للسلاسل الزمنية في مستواها كانت المتغيرات الاربعة غير ساكنة في مستواها العام ، ومن ثم تم أخذ الفروق الأولى لبيانات السلاسل الزمنية ثم أجري اختبار ديكي فولر المطور بعد الفرق الأول، وذلك بالاعتماد على النماذج التي يتم بناء الاختبار عليها وهي (أنموذج ديكي فولر المطور بوجود ثابت/ مقطع فقط ، أنموذج ديكي فولر المطور بوجود ثابت واتجاه، أنموذج ديكي فولر المطور بدون ثابت وبدون اتجاه) ولإجراء اختبار ديكي فولر على بيانات السلاسل الزمنية وفقا للنماذج التي يعتمد عليها الاختبار وهي:

١- أنموذج بدون وجود ثابت ولا اتجاه عام: $R_t = \alpha R_{t-1} + \varepsilon_t$

٢. أنموذج بوجود ثابت وبدون اتجاه عام: $R_t = u + \alpha R_{t-1} + \varepsilon_t$

٣. أنموذج بوجود ثابت واتجاه عام: $R_t = u+\beta(t-T) +\alpha R_{t-1} + \varepsilon_t$

حيث أن :

Rt , Rt-1 : السلسلة الزمنية(المتغير) في العام t وفي العام السابق t-1 .

u: ثابت معادلة الانحدار الذاتي.

∝: معامل معادلة الانحدار الذاتي.

T :العدد الكلي للسنوات.

εi : الخطأ العشوائي.

وكانت نتيجة اختبار ديكي فولر المطور لبيانات السلاسل الزمنية كما يظهرها الجدول (٢)

جدول(٢) نتيجة اختبار ديكي فولر ADF لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة بعد الفرق الأول عند ٠,٠٥

السلسلة الزمنية		اختبار ديكي فولر ADF		
		مع مقطع	مع مقطع واتجاه	بدون مقطع واتجاه
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	قيمة ديكي فولر	-6.18	-6.06	-6.18
	القيمة الحرجة	-3.04	-3.69	-1.96
	p-value	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
التضخم	قيمة ديكي فولر	-5.81	-5.40	-5.88
	القيمة الحرجة	-3.08	-3.76	-1.97
	p-value	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
مؤشر الاستقرار السياسي	قيمة ديكي فولر	-4.71	-4.59	-4.22
	القيمة الحرجة	-3.05	-3.71	-1.96
	p-value	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠

عجز ميزان المدفوعات	قيمة ديكي فولر	-4.61	-4.83	-4.77
	القيمة الحرجة	-3.07	-3.73	-1.96
	p-value	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
عجز الموازنة العامة	قيمة ديكي فولر	-7.97	-8.20	-7.40
	القيمة الحرجة	-3.04	-3.69	-1.96
	p-value	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS

من خلال الجدول (٢) الذي يبين نتيجة اختبار ديكي فولر الموسع لمتغيرات الدراسة بعد أخذ الفرق الأول نلاحظ بأن قيمة اختبار ديكي فولر هي أقل سلبية من قيمة تاو المحتسبة عند مستوى معنوية ٠,٠٥ في الحالات الثلاث (مع ثابت / مقطع – مع ثابت واتجاه– بدون ثابت واتجاه) وهي أقل من قيمة تاو المحسوبة في كل المتغيرات، ومن ثم نتوصل إلى نفي فرضية العدم لاختبار ديكي فولر وقبول الفرضية البديلة والتي تنص بعلى أن السلاسل الزمنية مستقرة / ساكنة، حيث كانت قيم اختبار ديكي فولر أكثر سلبية من قيم تاو t الحرجة، ومن ثم فإن السلاسل الزمنية (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، معدل التضخم ، مؤشر الاستقرار السياسي ، عجز ميزان المدفوعات ، عجز الموازنة العامة) مستقرة ويمكن استخدامها في التحليل.

٢- اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

تم إجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، ويبين الجدول (٣) اختبار التكامل المشترك لجوهانسون بين المتغيرات المستقلة (معدل التضخم – مؤشر الاستقرار السياسي – ميزان المدفوعات – الموازنة العامة) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع وكانت النتائج كما يظهرها الجدول (٣).

جدول رقم (٣) نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Hypothesized No .of CE (S)	likelihood Ratio (LR)	Percent٥ Critical value (CV)	Prob.
None*	190.42	79.34	0.0000
At most 1	96.22	55.25	0.0000
At most 2	57.52	35.01	0.0001
At most 3	27.67	18.40	0.0019
At most 4	7.84	3.84	0.0051

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن القيم المحسوبة لنسبة الامكان الاعظم (LR) أكبر من القيم الحرجة (CV) عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ومن ثم نرفض فرض العدم الذي ينص على عدم وجود

متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (معدل التضخم ، مؤشر الاستقرار السياسي ، عجز ميزان المدفوعات ، عجز الموازنة العامة) والمتغير التابع المتمثل بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وبناءً على ما سبق يمكن التأكيد على وجود توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (معدل التضخم ، مؤشر الاستقرار السياسي ، عجز ميزان المدفوعات، عجز الموازنة العامة) والمتغير التابع (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) مما يعني أن المتغيرات لا تبتعد عن بعضهما البعض وتبين تكاملا مشتركا في الأجل الطويل.

ثانيا: تقدير الأنموذج وتقييمه

بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك واستقرارية السلاسل الزمنية تم تقدير الأنموذج بعد معالجة البيانات وتحويلها إلى القيم المعيارية للتخلص من تضخم القيم وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المتدرجة (stepwise least squares) لتقدير الأنموذج وكانت النتائج وعلى النحو الآتي :

$$GDP/pc = - 0.416 - 0.708\ INF + 0.868\ PS - 0.813\ BAPAY - 1.41\ BUDPUP$$

t	(- 3.02)	(-2.74)	(3.27)	(- 4.46)	(-6.96)
Prob	0.011	0.019	0.007	0.001	0.000

$R^2 = 0.89$ $R^{-2adj} = 0.85$ $F^* = 2247$ Prob $F^* = 0.000$ $DW = 2.04$

يشير تقدير أنموذج الانحدار الخطي المتعدد لعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي إلى صلاحيته ،إذ كانت المعلمات ذات معنوية احصائية مرتفعة بحسب اختباري T و Prob وكذلك الجودة الإجمالية للأنموذج بحسب معامل التحديد R^2 واختبارF . أما الاختبارات الاقتصادية فقد تطابقت إشارة المعلمات مع النظرية الاقتصادية من حيث الاتجاه السالب لكل من التضخم وعجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات ماعدا عدم الاستقرار السياسي فقد أخذ إشارة موجبة غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية . وتبين أن قيمة الحد الثابت $a_1 = - 0.416$ تعكس النمو الاقتصادي عندما تنعدم المتغيرات المستقلة، أي أن النمو الاقتصادي يبلغ في المتوسط (0.416-) بمعنى أنه يتراجع . وتبين الاختبارات الاقتصادية أن معدل التضخم (INF) كان تأثيره سلبياً في النمو الاقتصادي بما يتفق مع افتراضات الأنموذج، وكذلك مع ما توصل له ((Shamim Ahmed and Golam Mortaza,2005 و(نجا ، علي عبدالوهاب ،٢٠١٦) ، إذ إن ارتفاعه بنسبة ١% يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي (GDP/pc) بنسبة 0.708- في المائة، وهي تشير إلى ارتفاع معدلات التضخم في معظم المدة قيد الدراسة والارتفاعات الحادة في المدة ٢٠١٥-٢٠١٧ . وعلى المنوال نفسه أكد عجز الموازنة العامة (BUD PUP) الفرضية في العلاقة السلبية بينه وبين النمو الاقتصادي، وهذا يتفق مع ما توصل له (Goher ,Fatima and others

(2012,) و (عناية ، عاهد نبيل ، ٢٠١٤)، فعند زيادة عجز الموازنة بنسبة 1% يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي (GDP/pc) بنسبة ٠,١٨٢ في المائة . كذلك أكد عجز ميزان المدفوعات (BA PAY) الفرضية، فقد كانت العلاقة سلبية ، فعند زيادة عجز ميزان المدفوعات بنسبة ١% يتراجع النمو الاقتصادي (GDP/pc) بنسبة ٠,٢٤٦ في المائة . في حين لم يؤكد متغير الاستقرار السياسي (PS) الفرضية في وجود علاقة سلبية بينه وبين النمو الاقتصادي، وهو لا يتفق مع ما توصل له(Dimitraki,2006) و (Aisen and Veiga,2006) ، فعند تراجع الاستقرار السياسي بنسبة ١% يزيد النمو الاقتصادي (GDP/pc) بنسبة 0.868 في المائة ، وهذا يخالف وضع مؤشر الاستقرار السياسي الذي تميز بالضعف ، إذ لم يزد عن ١٤,٠ درجة خلال المدة قيد الدراسة بل تراجع إلى ٢,٠ درجة حتى وصل إلى الصفر في الأعوام الثلاثة الأخيرة المقترنة بالحرب .

وفي المجمل بينت التقديرات أن متغير عجز الموازنة كان أكثر تأثيراً في النمو الاقتصادي، في حين حل الاستقرار السياسي في المرتبة الثانية ثم عجز ميزان المدفوعات فيما كان التأثير الأضعف للتضخم . وبينت التقديرات اجتياز الأنموذج للاختبارات الاحصائية بمعنوية عالية جداً، إذ بلغت قيمة Prob =0.000، كما ثبت من اختبار(t) معنوية معلمات المتغيرات المستقلة عند مستوى معنوية ٥% ، إذ كانت t* المحسوبة عند درجة حرية (n-k=df=٢٠-٥) أكبر من t الجدولية التي بلغت (t=1.753) ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تؤثر جوهرياً في المتغير التابع (النمو الاقتصادي) . كذلك أثبت اختبار f معنوية عالية جداً للأنموذج ككل عند مستوى معنوية ٥%، إذ كانت قيمة f* المحسوبة (f* = 2247) أكبر من قيمة f الجدولية البالغة (f =٣,٠٦) عند درجة حرية (df= n-k=٢٠ -٥) وعدد المعلمات (K-1=5 -1) . وتشير الاختبارات إلى القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة ، إذ إن معامل التحديد R^2 بلغت قيمته (R^2=0.89) أي أن 89% من التغيرات في المتغير التابع تفسرها متغيرات الأنموذج . أما الاختبارات القياسية فقد تبين أن قيمة DW=2.04 أي أنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي ، فعند K =4 و N=20 و du=1.83 و dl= 0.90 و(du-4 > D* > du) نجد أن (1.83 < 2.04 < 4-1.83) أي (1.83 < 2.04 < 2.17) مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي .

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

١-اتضح أن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي كان تأثيره سلبياً بدرجة كبيرة في النمو الاقتصادي نتيجة الصدمات الداخلية والخارجية ، إذ بلغ الناتج المحلي الحقيقي في المتوسط (13.64%-) .وتبين وجود تأثير معنوي سالب في النمو الاقتصادي لكل من التضخم وعجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات فيما كان تأثير عدم الاستقرار السياسي معنوياً موجباً .

٢-ميل المؤشرات الاقتصادية للتدهور دليلاً على عدم تعافي الاقتصاد. وتبين من أنموذج الانحدار أن متغير عجز الموازنة كان أكثر تأثيراً في النمو الاقتصادي، في حين حل الاستقرار السياسي في المرتبة الثانية، ثم عجز ميزان المدفوعات فيما كان التأثير الأضعف للتضخم.

٣- اتسم مستوى الاستقرار السياسي بالضعف الشديد، وكانت اليمن من الدول عالية المخاطر، إذ بلغ المؤشر أقل من واحد بنحو ٠,٩ كمتوسط للمدة ٢٠١١-٢٠١٧ .

٣-تؤكد الوقائع أن النظام السياسي في اليمن بطبيعته ينتج الأزمات، وأن أصل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يعود إلى جملة من الأسباب الداخلية والخارجية من أهمها : الصراع القبلي السياسي على السلطة ، وسياسة التهميش والتمييز والمواطنة غير المتساوية ،والتفاوت في توزيع الدخل والثروة، والفساد الاقتصادي، والطائفية ، والديمقراطية الزائفة، والتدخلات الخارجية الدولية والاقليمية .

التوصيات

١- إصلاح بنية النظام السياسي ويتضمن :الشرعية السياسية والدستورية والقانونية ،ونظام دستوري ديمقراطي متوازن يستوعب المكونات السياسية والدينية والمذهبية، والتداول السلمي للسلطة ونبذ العنف السياسي .

٢- إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الراهنة من خلال :

- صياغة سياسات واستراتيجيات اقتصادية وطنية بعيداً عن برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي ثبت أنها مولدة للتضخم والفقر وتدهور المستوى المعيشي .
- استخدام تدخلات السياسة النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وبشكل خاص كبح جماح التضخم وزيادة معدلات الاستثمار.
- مواجهة الصدمات الخارجية الناتجة عن ارتفاعات سعر الصرف التي Hسهمت في عدم الاستقرار الاقتصادي من خلال إتباع سياسة سعر الصرف المعوم المدار (الموجه).
- انتهاج سياسات وطنية تحقق الانصاف والعدالة في الدخل والثروة وتقليل التفاوت بين الشرائح الاجتماعية .

المصادر باللغة العربية

١- بدر الدين ،إكرام عبد القادر ،(١٩٨١) ،ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية .

٢- البواب ، سيد أحمد ،(١٩٨٤)، الطريق إلى التوازن الكلي في الموازنة العامة المصرية ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة .

٣- بن قدور ،علي ،(٢٠١٣) دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر(١٩٧٠-٢٠١٠)،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر .

٤- البنك المركزي اليمني ،الكتب السنوية (١٩٩٠-٢٠١٥)، صنعاء ، اليمن .

٥- جبوري ،محمد، و بركة محمد ، (٢٠١٤) ،تأثير طبيعة نظام سعر الصرف على التضخم (تحليل العلاقة باستخدام بيانات بانل) مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد ٦ ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة ورقلة ، الجزائر.

٦-الجهاز المركزي للإحصاء ، الكتب الإحصائية (١٩٩٠-٢٠١٤) ، صنعاء، اليمن ،

٧-حسن ،حمدي عبدالرحمن ،(١٩٩٦)، العسكريون والحكم في افريقيا ،القاهرة ،مركز دراسات المستقبل الافريقي.

٨-الشاهر، شاهر اسماعيل ، (٢٠١٥) الدولة في التحليل السياسي المقارن ، دمشق ، الهيئة العامة للكتاب.

٩- قدي، عبدالمجيد ، (٢٠٠٥)،المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية نقدية ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر .

١٠- عبدالمنعم ، نيفين مسعد،(١٩٨٨) ، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية .

١١- العدل ، محمد رضا ، (١٩٨٦) ، المالية العامة في النظرية والسياسات والتخطيط المالي ،مطبعة الاستقلال الكبرى ، القاهرة .

١٢-علي ، أحمد ابريهي ،(٢٠١٦) ، التنمية الاقتصادية وقيد ميزان المدفوعات ،

١٣-عناية ، عاهد نبيل ، (٢٠١٤) ، أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني (١٩٩٦-٢٠١٣)، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة .

١٤- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،(٢٠١٧)،مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت.

١٥-منظمة الشفافية العالمية ،(٢٠١٨)، (WWW.Transparency.org/cpi)

١٦-نجا،علي عبدالوهاب ،(٢٠١٦) ،أثر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)- دراسة تحليلية قياسية ،بحوث اقتصادية عربية ،العددان ٧٢-٧٣ خريف ٢٠١٥-شتاء ٢٠١٦ .

Sources:

1-Akyuz, Y. (2006), From Liberalization to Investment and Jobs: Lost in Translation,

Dimitraki, «Political Instability and Economic Growth in Western Europe: A Causality Analysis for 55 years .

2-Burkhead ,Jesse (1955), The Balance Budget in Reading in Fiscal Policy ,The American Economic Association. .

3-Faraji Kasidi and Kenani Mwakanemela, «Impact of Inflation on Economic Growth: A Case Study of Tanzania,» *Asian Journal of Empirical Research*, vol. 3, no. 4 (2013), p. 364.

4-Goher Fatima , Ahmed Mehboob,Wali Rehman,(2012), Consequential Effects of Budget Deficit on Economic Growth of Pakistan ,Bahria University , Pakistan .

5-International Monetary Fund, (2011). "How the IMF promotes global economic stability" .

6-Khondker, Bidisha and Razzaque,(2012), «The Exchange Rate and Economic Growth: An Empirical Assessment on Bangladesh».

7-Mugtada M., (2010), The Crisis of Orthodox. Macroeconomic Policy : The Case for a Renewed Commitment to full Employment, Employment Working Paper International Labour Office, No.53, Geneva.)

8-Muhammad Asif [et al.], (2011), «Devaluation and Output Growth: Evidence from Pakistan», *Mediterranean* (٢٠)*Journal of Social Sciences*, vol. 2, no. 2 (2011), pp. 395-396.

9-Philips A.W.,(1962),Employment, Inflation and Growth, Economica, New Series vol.29.February 1962 .

10-Prasanna V. Salian and Gopakumar K, «Inflation and Economic Growth in India - An Empirical Analysis,» (2012), p. 4, <http://www.igidr.ac.in/conf/money/mfc

11-Shamim Ahmed and Golam Mortaza, «Inflation and Economic Growth in Bangladesh, 1981-2005, Working Paper Series: WP 0604 (December 2005). April 2005, Washington DC.Paper presented at the Carnegie Endowment for International Peace Conference, 14-15 .

١٢-World Bank,World Development Indicators (WDI),1996-2017,http://data.world bank.org.

ملحق تفصيلي لمؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في اليمن خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٧

الأعوام	متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي (ريال) *	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي % *	معدل التضخم %	سعر الصرف ريال/دولار	ميزان المدفوعات (مليون ريال)	الموازنة العامة (مليون ريال)	مؤشر الاستقرار السياسي % **

١٩٩٠	9764	-	33.5	14.5	-٢٤٧٧	-٩٩٥٦	–
١٩٩١	9668	2.68	44.9	25.4	-8774	-٦٠٧٦	–
١٩٩٢	٨٨٤٨	5.63	50.6	33.4	-15114	-٢٢٨٧٣	–
١٩٩٣	١٠١٦٩	7.09	54.8	48.6	-12625	-٣٠٨٦٠	–
١٩٩٤	١٠١٧٣	3.73	71.3	80.8	-7821	-٤٤٢٧١	–
١٩٩٥	١١٠٣٩	12.52	62.5	100.0	-39204	-٢٦٥٦٦	–
١٩٩٦	11450	7.36	40.0	128.2	-16979	-530	10.0
١٩٩٧	11775	6.43	4.6	129.9	-19745	-8086	11.0
١٩٩٨	11983	5.28	١١,٥	135.3	-16629	-54100	13.0
١٩٩٩	11971	3.47	8.0	155.8	41895	-2600	12.0
٢٠٠٠	13223	4.43	8.5	161.8	224659	123200	14.0
٢٠٠١	14699	5.93	11.9	168.7	110195	41300	14.0
٢٠٠٢	13611	5.04	12.2	175.6	104903	20600	14.0
٢٠٠٣	14124	5.75	10.8	183.5	61583	-105400	10.0
٢٠٠٤	108178	4.64	12.5	184.8	98369	-٥٦٨٠٠	6.0
٢٠٠٥	113737	5.14	10.4	191.4	111854	-٦٩٧٠٠	9.0
٢٠٠٦	113348	4.64	18.5	197.5	285684	45700	12.
٢٠٠٧	111955	3.48	12.5	199.0	27661	-304500	9.0
٢٠٠٨	116450	4.01	9.0	199.8	120199	-228800	3.0
٢٠٠٩	115992	4.13	8.8	202.9	-261721	-517800	2.0
٢٠١٠	114846	3.30	11.0	219.6	-198804	-272000	2.0
٢٠١١	97518	-15.06	19.3	213.8	-298935	-311100	2.0
٢٠١٢	95665	2.18	7.0	214.4	343662	-370700	1.0
٢٠١٣	95287	3.60	11.0	214.9	-177937	-591500	2.0
٢٠١٤	82025	-10.62	8.0	214.9	-١٤٩١١٩	-335700	1.0
٢٠١٥	55005	-30.44	30.0	214.9	-٥٥٨٣٣٢	-855900	0.0

٢٠١٦	45563	-17.16	35.0	280.0	–	-	0.0
٢٠١٧	35676	-21.69	40.0	445.0	-	-	0.0

المصدر: كتب الاحصاء السنوية والبنك المركزي اليمني ١٩٩٠-٢٠١٥ ، أما عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ تم تقدير مؤشرات كل من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ومعدلات التضخم من قبل الباحث بوساطة معادلة الاتجاه العام لعدم توافرها .

** https:// info.worldbank.org/govermance/wgi/ أما المدة ١٩٩٠-١٩٩٥ لا تتوافر بوصف أن المؤشرات تم احتسابها من قبل المصدر بدءً من ١٩٩٦ .

شكل (٢) مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي ٢٠١٥-١٩٩٠

